جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

***

المقياس: الإستراتيجية والأمن الدولي

السنة: الثانية (2) ماستر علوم سياسية، السداسي الثالث (3)

الفئة المستهدفة: طلبة الماستر علوم سياسية، إستراتيجية وعلاقات دولية

الحجم الساعي الأسبوعي: أربع ساعات ونصف (4,5)

إعداد الدكتور: فاتح النور رحموني (أستاذ محاضر قسم "أ")

عنوان الدرس: **نظريات الأمن الدولي**

أهداف الدرس:

- اكتشاف مختلف التوجهات الفكرية والتيارات النظرية الكبرى في الدراسات الأمنية.

- تقريب الى ذهن الطالب المبادئ الأساسية والافتراضات التي تقوم عليها مختلف النظريات والمقاربات في التحليل الأمني .

- مناقشة مسألة الخلاف النظري حول عناصر بناء الأمن الدولي، خاصة ما تعلق بالوحدات المركزية للتحليل، وقطاعات الأمن، والفواعل المعنية بتحقيق وغياب الأمن أو ما يعرف بالمستويات.

- تحديد المراحل النظرية والتاريخية التي شكلت محطات لتطور الدراسات الأمنية .

ملخص الدرس:

يتضمن الدرس إسهامات التيارات الفكرية النظرية في تحليل الأمن الدولي، حيث تعتبر الواقعية التيار الأكثر قوة وتأثيرا، فقد سيطر الفكر الواقعي لمدة زمنية طويلة، وسيطرت المفاهيم التي طرحتها على السياسة الدولية، فقد روجت للقوة العسكرة ودورها في تحقيق أمن الدولة الذي يعتبر المصلحة العليا لسياسة الدولة في ظل بيئة دولية تتعارض فيها المصالح وتطبعها الفوضى واللا أمن، خاصة بفضل أفكار Hans Morgenthau، في حين جاءت الواقعية البنيوية لتصحيح بعض المفاهيم الواقعية، وكان لأفكار Kenneth Waltz الفضل في ذلك، من خلال ارجاع فوضوية النظام الدولي الى طبيعة بنية هذا النظام وليس الى سلوك الدولة ، الذي يتحدد في النهاية بناءا على شكل وبنية هذا النظام .

ثم يتناول الدرس إسهامات النظرية اللبرالية المثالية، والتي تعتبر رائدة في التنظير لمسألة التنظيم الدولي ودعم قيام المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي، وتقوم اسس هذه النظرية على انتشار النظم الجمهورية الديمقراطية، ودعم التحول في طبيعة الأنظمة السياسية من دكتاتورية الى ديمقراطية، فالديمقراطيات لا تتحارب وتجنح الى السلم ما يعرف بالسلام الديمقراطي، وجاءت أيضا اللبرالية المؤسساتية لتدعم الفكر اللبرالي بابراز دور المؤسسات الفوق قومية المشتركة في الجانب الاقتصادي والتقني والتجاري، حيث تساهم هذه المؤسسات أيضا في ترابط المصالح ومنه ترابط الأمن في النهاية ليصبح امن مشترك.

مضمون الدرس:

01/ النظرية الواقعية:

ينطلق الاتجاه النظري المعروف بالواقعية السياسية من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي القائم، والذي تسوده سياسة القوّة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظف القوّة لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** : "أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم الى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة اذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست منسجمة".[1] فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا . وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية **هانس مورغانثو*** Hans Morgenthau ، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.[2] فالقوّة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، ولفهم صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدوليـــة.[3] فالمصلحة القومية ملازمة لسلطان الدولة ومصدر لبقائها وأمنها المؤسسي والثقافي، وحماية هذه المصلحة أو تعظيمها لا يكون إلا من خلال وسائل القوّة، وهو نفس المبدأ والمعيار الذي

---

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 138.

[2]- Jean-Jacques Roche**, Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue, 2001, pp 38–42.

[3] - بلقاسم كرمني ، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب: مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن]، ص ص 67 – 68 .

تتفق فيه سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يخلق التضارب والتعارض في المصالح الدولية، التي بدورها تتسبب في صراعات دولية وسيلتها الأساسية القوّة من أجل الحفاظ على هذه المصالح القومية.

فالمصلحة حسب **مورغانثو** معيار ثابت رغم تعدد وتنوع المتغيرات في البيئة الدولية، وهي تتنافى مع القيم الأخلاقية وهذا ما يبرر تحييدها عن سلوكيات الدول. في حين يضفي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوّة، وهو يتوافق في ذلك مع **كلوزفيتز** Clausewitz، الذي يعتبر الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، ومنه يعتبر أن علم العلاقات الدولية يَنبَنِي على خصوصية ديناميكية التقابل بين الدبلوماسية والاستراتيجية لنفس الأغراض والأهداف، فالعنف في عرف العلاقات الدولية أضحى أمرا عاديا، وتتجلى القوّة والعنف بوضوح عند عجز الوسائل الدبلوماسية عن حفظ السلم وتحقيق الأمن على مستوى الحيثيات الأخلاقية فتكون الضرورة مبررا للحرب .[1] وفي ظل هذا الواقع الدولي تصبح العلاقات التعاونية بين الدول مستحيلة، فسعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية يحول دون تجسيد التعاون بين الدول، وهو ما يضع حدودا صارمة حول امكانية حدوث التعاون في النظام الدولي.[2] ويذهب الأستاذ **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي، فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي.[3] كما أن قضية الأمن بالنسبة للدولة في النظام الدولي من الأولويات، فالمسائل الأمنية تتصدر جدول أعمال الدولة في السياسة الدولية، فهي تندرج ضمن السياسة العليا على خلاف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الدنيا.

على خلاف الواقعيين الكلاسيكيين، يرى بعض أنصار الواقعية الجديدة/البنيوية على رأسهم **كينيث ولتز** Kenneth Waltz، أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقليل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. أما **شارلز جلاسر** Charles Glaser فيذهب الى أبعد من ذلك، حيث يرى امكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة

---

[1] - ، نفس المرجع ، ص ص 70-72 .

[2] - Scott Burchill , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** , London , A.T.D press , 1996 , p 70 .

[3] - بلقاسم كرمني ، مرجع سابق ، ص 72 .

وايجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية.[1]

02/ النظرية اللبرالية:

انتشرت قيّم الفكر اللبرالي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث انعكس تأثيرها على الرأي العام وعلى صناع القرار في العالم، ورغم التراجع النسبي لتأثيرها بعد قيام الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، غير أنها انبعثت من جديد بعد نهاية هذه الأخيرة على أساس أنها الأصلح لتفسير العلاقات الدولية حسب أنصارها، فقد حاول اللبراليون تجاوز ونفي كل التصورات التي تبني العلاقات الدولية على عنصري القوّة والصراع، والدعوة والتأكيد على امكانية وضرورة قيام علاقات سلمية وتعاونية.

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود الى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبالتحديد لأفكار كل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام** Jeremy Bentham، حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه منـــاسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين.[2] حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها.

اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، تتمثل الأولى في دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، أما الثانية فتتمثل في زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول. حيث يعتقدون أن تحول الدكتاتوريات الى دول ديمقراطية يجعلها لا تنتهج أسلوب الصراع والحرب، وعوضا عن ذلك تصبح أكثر تركيزا على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها تميل الى التعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى عوض تطوير قدراتها العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة، ومن جهة ثانية فان عملية الربط بين الدول عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل منها أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة.

---

[1] - عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009، ص 78

[2] - جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004 ، ص 317 .

اما أنصار اللبرالية المؤسساتية فيحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن تَدخُل الدولة وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ ، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية كفيل بحل هذه المشاكل وتعويض غياب هذه السلطة، فالفوضى الدولية لا تمنع قيام علاقات التعاون حتى وان كانت تصعبها، وقال **دوجـــــلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا في هذا الاطار في جوان 1992، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالغرب طـــور مجموعة من المؤسسات الدولية نجحت في مواجهة العديد من المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، مثل الاتحاد الأوربي EU ومنظمة حلف شمال الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE، وحتى مؤسسات أخرى في العالم كرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN[1].

[1] - عامر مصباح، مرجع سابق ، ص ص 92-97 .